الأمم
المتحدة

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/AUS
14 December 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني

المقدم من

استراليا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/AUS)

فريق الاستعراض مؤلف من:
ابراهيم عبد الجليل، مصر
إيفان موييك، سلوفاكيا
جون موس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
ريا كمبر، وكالة الطاقة الدولية
أنيكات غاي، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
لوكاس أسونكاو، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

ملخص[1]

١- أجري الاستعراض المتعمق في الفترة ما بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، واشتمل على زيارة للبلد قام بها فريق الاستعراض في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وكان الفريق يضم خبراء من مصر وسلوفاكيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ووكالة الطاقة الدولية.

٢- واستراليا بلد فريد من نواح عديدة؛ فهو قارة تقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وتتميز بكثافة سكانية بالغة الانخفاض وبنظم ايكولوجية متنوعة تختلف عن تلك النظم السائدة في الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية. ولهذا البلد اقتصاد دينامي نشط، تلعب فيه الصادرات، ولا سيما الصادرات من السلع الأولية والطاقة، دورا رئيسيا. وقد نما مؤخرا اتجاه واضح نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة التجارة في المنتجات المصنعة وتعزيز التعاون الاقتصادي مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٣- ويسلم الفريق بأن نظام الحكم في استراليا نظام معقد لا تتمتع فيه الحكومة الاتحادية سوى بسلطات دستورية محدودة لتنفيذ التدابير، ويتوقف فيه التقدم على إقامة علاقات شراكة بين حكومات الولايات والحكومات المحلية. وفي ضوء هذه الحقيقة، تجدر الإشارة إلى الهيكل المؤسسي الذي أنشئ بقيادة مجلس الحكومات الاسترالية لتنفيذ الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية. واستراليا، بوصفها أكبر مصدر للفحم في العالم، وبلدا يعتمد على الفحم في توليد نسبة ٨٠ في المائة من الكهرباء، تدرك أن تدابير التخفيف المتصلة بالطاقة يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الوطني وعلى ميزانها التجاري. ولاحظ الفريق جودة واتساع نطاق عدد من أنشطة البحوث المتصلة بالطاقة، الجاري تنفيذها في البلد. وهناك بحوث على نفس الدرجة من الأهمية تجرى في مجال العلوم النظرية والعلوم التطبيقية عن مسائل تغير المناخ، بما في ذلك الآثار المتوقعة لتغير المناخ والتكيف مع تغير المناخ. وهذا يبين بوضوح أن استراليا قادرة على تقديم إسهامات علمية وبحثية هامة في الجهود التي تبذلها الأطراف الأخرى في الاتفاقية. والبلاغ الوطني الأول لا يعكس إلى حد ما جدية الجهود المبذولة في استراليا. بيد أنه أمكن التغلب على هذا الواقع أثناء الاستعراض، عندما أتيحت معلومات إضافية هامة.

٤- ووضع البلد منهجيته الخاصة لجرد غازات الدفيئة استنادا إلى الأساليب الافتراضية وعوامل الانبعاث التي حددها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وعند إعداد ذلك، اتبع نهج شامل، وطورت عوامل انبعاث في عدة مجالات لتعكس الظروف التي تنفرد بها استراليا، بالاعتماد غالبا على المقاييس الميدانية الفعلية. وأنشئت ستة أفرقة عاملة قامت بأعمال جرد مفصلة للغاية ويمكنها أن تمثل مساهمة كبيرة في عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والأطراف الأخرى التي لها ظروف مماثلة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

٥- وتقوم استراليا في مضمار وضع استراتيجية الاستجابة هذه، بعملية دينامية ومنفذة على مراحل، تركز حتى الآن على التدابير التي لا تبعث على الندم. وفيما يتعلق بالمصادر الرئيسية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، قررت استراليا أن توجه التدابير بصورة خاصة نحو انبعاثات احتراق الوقود وانبعاثات الوقد الهاربة، التي تساهم بنحو ٧٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى الوطني. وتشمل العناصر الرئيسية في استراتيجية تخفيف هذه الانبعاثات الاصلاح الهيكلي لقطاع الكهرباء، وإزالة الحواجز

التي تعترض سبيل التجارة في الغاز واستخدامه ين الولايات، وتشجيع التوليد المشترك، وتنشيط التحول إلى أنواع وقود أخرى، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي. وفي قطاعات الاستخدام النهائي، تتصل التدابير الرئيسية بالتحسين المستمر لكفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك الاتفاقات الاختيارية مع الصناعات، ووضع العلامات على الأدوات والمعدات (الكهربائية) ووضع معايير دنيا للطاقة.

٦- وفي مجالي استخدام الأراضي والحراجة اللذين يسهمان بنسبة ٣٠ في المائة من الانبعاثات الحالية لثاني أكسيد الكربون، تركز التدابير على الإدارة المستدامة للأراضي (تحويل المراعي وإدارة الغابات)، ورصد ومراقبة قطع الأشجار، وتعزيز امتصاص ثاني أكسيد الكربون، وبخاصة عن طريق برنامج المليار شجرة.

٧- ويشير سيناريو "عدم اتخاذ تدابير" إلى زيادة بنسبة ١٤ في المائة في انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٠. غير أنه في حالة استمرار المعدل الحالي لتنفيذ التدابير المدرجة، في الاستراتيجية الوطنية للاستجابة لظاهرة الدفيئة، يتوقع حدوث زيادة بنسبة ٧ في المائة في مستويات الانبعاثات بحلول عام ٢٠٠٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠. وبعد تقديم البلاغ الوطني في عام ١٩٩٤، أعلنت حكومة ("الكومنولث") الاتحادية في آذار/مارس ١٩٩٥ برنامج غاز الدفيئة للقرن الواحد والعشرين، الذي يتضمن مجموعة من التدابير الجديدة للتخفيف وتدعيم المصارف. ويتوقع أن يحدث البرنامج، في حالة تنفيذه بالكامل، تخفيضا آخر للزيادة في انبعاثات غاز الدفيئة بحلول عام ٢٠٠٠ يصل نسبته إلى ٣ في المائة بالمقارنة مع مستويات ١٩٩٠. وأثناء الزيارة الاستعراضية، كانت هذه التدابير الإضافية في مرحلة التخطيط.

٨- واتبع نهج شامل أيضا في إعداد إسقاطات انبعاثات غازات الدفيئة لعام ٢٠٠٠، مع وضع إسقاطات قطاعية مستمدة من تحليل تفصيلي لكل قطاع على حدة بالاعتماد عموما على سيناريوهات معدلات التنفيذ المنخفضة. وبالنسة لمعظم الإسقاطات القطاعية، أجري تحليل حساسية للافتراضات الرئيسية، مثل الأسعار العالمية للطاقة والسلع التصديرية وتكرار الجفاف وحدوث مستويات عدم اليقين بوضوح. ورأى الفريق أن الشمول والاتساق في عملية الارتقاء بالإسقاطات المتعلقة بالانبعاثات اعتمادا على تحليلات قطاعية إلى مستوى إجمالي لعام ٢٠٠٠ يمكن أن يفيدا كثيرا كمرجع للأطراف الأخرى. ولاحظ الفريق التقدم المحرز في برنامج المليار شجرة، كما لاحظ أنه من المتوقع أن يساهم البرنامج بنسبة ٤٥ في المائة من التخفيضات الإجمالية لثاني أكسيد الكربون في إطار الاستراتيجية الوطنية للاستجابة لظاهرة الدفيئة. وهناك تدابير أخرى في هذه الاستراتيجية يتوقع أن تسفر عن تخفيضات كبيرة وتشمل استخدام الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة، وتشجيع التوليد المشترك، وتحسين إدارة الأراضي، واستراتيجية تقليل النفايات إلى أقصى حد. كذلك يتوقع أن يؤدي الاصلاح الهيكلي الجاري لقطاع الكهرباء إلى تخفيضات للانبعاثات بالمقارنة مع سيناريو "عدم اتخاذ تدابير"، وإن لم تكن هناك تقديرات كمية لآثار هذا الاصلاح المحددة. وفي إطار برنامج ظاهرة الدفيئة للقرن الواحد والعشرين، يتوقع أن تأتي معظم التخفيضات (نحو ٧٠ في المائة) من تطبيق الاتفاقات التعاونية مع الصناعة. وهذه الاتفاقات تهدف إلى تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة وتقييم إمكانيات تخفيض الانبعاثات في القطاعات الصناعية. كذلك يهدف برنامج ظاهرة الدفيئة للقرن الواحد والعشرين إلى زيادرة الدعم لاصلاح سوق الغازات والبرامج الجارية لتعزيز المصارف.

٩- ولاحظ الفريق أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الاسترالية إلى الناتج القومي الإجمالي قد انخفضت إلى ٠,٣٣ في المائة في عام ١٩٩٥، وإن كان المستوى الإجمالي لهذه المساعدة للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥

قد زاد بالقيم المطلقة إلى نحو ١٠٦٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة[٢] وأعلنت الحكومة التزامها بزيادة هذه النسبة في الأجل المتوسط إلى ٠,٤٠ في المائة، وعزمها على بلوغ مستوى ٠,٧٠ في المائة في الأجل الأطول، وقد ساهمت استراليا في الآلية المالية طبقا للاتفاقية وقدمت دعما إضافيا كبيرا إلى البلدان النامية عن طريق البرامج المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية، وبخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهذه البرامج تشمل تطوير التكنولوجيا وتشجع تطوير القطاع الخاص تطويرا سليما بيئيا عن طريق مخططات الحوافز المبتكرة.

الحواشي

(١) عملا بالمقرر ٢/م أ-١ (انظر FCCC/CP/1995/7/Add.1)، أرسل مشروع التقرير بكامله إلى الحكومة الاسترالية التي لم تبد أي تعليقات أخرى.

(٢) يستخدم من الآن فصاعدا سعر الصرف السائد في حزيران/يونيه ١٩٩٥ وهو ١,٣٩ دولار استرالي للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة.

- - - - -